



خلال النصف الأول من 2022.. محققة ارتفاعاً بنسبة 11% لتبلغ قيمتها الرأسمالية 26,5 مليار دينار

# 3 مليارات دينار قفزة في القيمة السوقية لأسهم البنوك

■ القطاع المصرفي استحوذ على 42% من سيولة «البورصة» بالنصف الأول بـ 3,5 مليارات دينار ■ «بيتك» استحوذ على 34% من السيولة المتدفقة لأسهم البنوك.. يليه «المتحد-البحرين» بـ 21,5%

على أساس سنوي لتسجل 20 مليار دينار كما في 31 مارس 2022، أما بيت التمويل الكويتي (بيتك) فقد بلغت حصته السوقية من محفظة القروض 19,5% أي ما يعادل 11,85 مليار دينار وبمعدل نمو نسبهته 9%.

أما بنك بوبيان فجاء في المرتبة الثالثة وبحصته من محفظة القروض للقطاع بنسبته 9,3% أي ما يعادل 5,67 مليار دينار، بينما بلغت حصة بنك الخليج من سوق الائتمان 7,5% وترتفع النسبة إلى 13,5% مع إضافة في حصة البنك الأهلي الكويتي في حال دمج المصرفين.

ومن ناحية القاعدة التمويلية للبنوك الكويتية والتي تتمثل بشكل أساسي بوسائل التمويل من قبل البنوك الكويتية، فقد بلغت حصة بنك بوبيان 8,8% وبودائع قيمتها 5,5 مليارات دينار. أما حسابات النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل وسندات بنك الكويت المركزي، فقد بلغت للبنوك الكويتية نحو 24,7 مليار دينار وهي تدل على السيولة المرتفعة لدى القطاع وقدرته على التمويل.



وعلى أساس سنوي إلى 60,8 مليار دينار بعد نمو 8,5% في عام 2021 و 7,4% في عام 2020. وجاء بنك الكويت الوطني في الصدارة من حيث محفظة القروض بحصة سوقية بلغت 33% ونسبة نمو 12,3%.

حجم الأصول من حصة بنك الكويت الدولي KIB والبنك الأهلي الكويتي بنسبة 21% لكل منهما.

نشاط قوي للائتمان وأيضاً كان واضحاً تسارع

30 مليون دينار في أول أشهر من 2022. كان سهم بيت سيولة بين البنوك بنحو 1,18 مليار دينار، وبحصة 34% من السيولة على سهم القطاع، تبعه البنك «الأهلي المتحد-البحرين» بحصة 21,5% أي قيمة متداولة 752,3 مليون دينار، وشكلا معاً 55,5% من تداولات القطاع، بينما جاء بنك الكويت الوطني ثالثاً بحصة 20,7% من سيولة القطاع.

نتائج مالية قوية وعلى صعيد الأداء المالي لأسهم البنوك خلال الربع الأول من العام الحالي، فقد أظهرت البيانات المالية للبنوك نمواً قوياً في أصول معظمها، حيث ارتفعت الأصول المجمعة للبنوك في الربع الأول وعلى أساس سنوي بنسبة 8,2% لتسجل 99,3 مليار دينار.

وكانت حصة بنك الكويت الوطني منها 34%، بموجودات بلغت قيمتها 33,7 مليار دينار وبنسبة نمو على أساس سنوي 8,7%، وحل بيت التمويل الكويتي (بيتك) ثانياً بحصة 22% وأصول قيمتها 22,2 مليار

## 429 مليار دولار مشاريع نقل وبناء خليجية قيد الطرح والتصميم والدراسة

تكررت مجلة ميد أن نقص القوى العاملة وباء كورونا في خلق البطالة في قطاع السفر والسياحة ليس فقط في المنطقة، ولكن على مستوى العالم. ومع تعافي الصناعة، هناك مؤشرات واضحة على الطلب، ولكن قد لا يختار جميع العمال العودة إلى أعمالهم.

وقال لينكولن إن غالبية مشاريع الترفيه والضيافة المخطط لها الجاري تنفيذها في دول المجلس تتركز على الفنادق والمنشآت، حيث تبلغ قيمتها 13 مليار دولار، تستحوذ السعودية على أكثر من 45% منها ضمن جهودها الرامية لترسيخ مكانتها كوجهة سياحية رئيسية.

ويقول لينكولن إن سوق المشاريع انعكاس مدى أهمية قطاع السياحة بالنسبة للحكومات الخليجية، حيث يعتبر مساهماً في الدخل القومي، فضلاً عن كونه وسيلة لبناء العلامة التجارية للبلد، ولكن حتى مع عودة الاستقرار إلى الصناعة، فإنه يتعين القيام بالميزان لتعزيز كفاءة التعافي في هذا القطاع المهم.

## قطاع الضيافة الخليجي سيحتاج إلى 90 ألف موظف بحلول 2026

بل في نقص القوى العاملة والمهارات الفنية، حيث تسبب وباء كورونا في خلق البطالة في قطاع السفر والسياحة ليس فقط في المنطقة، ولكن على مستوى العالم. ومع تعافي الصناعة، هناك مؤشرات واضحة على الطلب، ولكن قد لا يختار جميع العمال العودة إلى أعمالهم.

وقال لينكولن إن غالبية مشاريع الترفيه والضيافة المخطط لها الجاري تنفيذها في دول المجلس تتركز على الفنادق والمنشآت، حيث تبلغ قيمتها 13 مليار دولار، تستحوذ السعودية على أكثر من 45% منها ضمن جهودها الرامية لترسيخ مكانتها كوجهة سياحية رئيسية.

ويقول لينكولن إن سوق المشاريع انعكاس مدى أهمية قطاع السياحة بالنسبة للحكومات الخليجية، حيث يعتبر مساهماً في الدخل القومي، فضلاً عن كونه وسيلة لبناء العلامة التجارية للبلد، ولكن حتى مع عودة الاستقرار إلى الصناعة، فإنه يتعين القيام بالميزان لتعزيز كفاءة التعافي في هذا القطاع المهم.

في ظل التخطيط لتنفيذ 143 مليار دولار مشاريع بقطاعي الترفيه والضيافة في دول «التعاون»

## قطاع الضيافة الخليجي سيحتاج إلى 90 ألف موظف بحلول 2026

بل في نقص القوى العاملة والمهارات الفنية، حيث تسبب وباء كورونا في خلق البطالة في قطاع السفر والسياحة ليس فقط في المنطقة، ولكن على مستوى العالم. ومع تعافي الصناعة، هناك مؤشرات واضحة على الطلب، ولكن قد لا يختار جميع العمال العودة إلى أعمالهم.

وقال لينكولن إن غالبية مشاريع الترفيه والضيافة المخطط لها الجاري تنفيذها في دول المجلس تتركز على الفنادق والمنشآت، حيث تبلغ قيمتها 13 مليار دولار، تستحوذ السعودية على أكثر من 45% منها ضمن جهودها الرامية لترسيخ مكانتها كوجهة سياحية رئيسية.

ويقول لينكولن إن سوق المشاريع انعكاس مدى أهمية قطاع السياحة بالنسبة للحكومات الخليجية، حيث يعتبر مساهماً في الدخل القومي، فضلاً عن كونه وسيلة لبناء العلامة التجارية للبلد، ولكن حتى مع عودة الاستقرار إلى الصناعة، فإنه يتعين القيام بالميزان لتعزيز كفاءة التعافي في هذا القطاع المهم.

في ظل التخطيط لتنفيذ 143 مليار دولار مشاريع بقطاعي الترفيه والضيافة في دول «التعاون»

في ظل التخطيط لتنفيذ 143 مليار دولار مشاريع بقطاعي الترفيه والضيافة في دول «التعاون»

## بعدم من ارتفاع أسعار النفط وزخم أغلب الأنشطة التشغيلية بعد الجائحة

## الاقتصاد الكويتي على مسار التعافي القوي بعد «كورونا»



فقد ارتفع المؤشر الرئيسي لبورصة الكويت بنسبة 4,3% ليحتل المرتبة الثالثة بين الأسواق الخليجية التي تصدرها السعودية، ثم سوق أبوظبي، وتفوقت في الأداء على باقي أسواق الخليج في دبي وقطر والبحرين وسلطنة عمان. ويتزامن ذلك مع ما تشهده الأسواق الأميركية من خسائر متواصلة منذ مطلع العام 2022، بتراجعات وصلت إلى 20% في النصف الأول من هذه السنة.

تحفظ مستقبلي

ورغم التحسن الواضح في أغلب المؤشرات الاقتصادية، لكنها إيجابية في الأجل القصير، بينما تستمر التحفظات المتعلقة بالرؤية المستقبلية للاقتصاد واعتماده على النفط وتغيير معادلة الوضع المالي للدولة وزيادة الإيرادات غير النفطية وخفض وتيرة زيادة التكاليف الجارية.

وقد حذرت وكالة «موديز» لتصنيف الائتماني في تقريرها الصادر مؤخراً بشأن آفاق التنوع الاقتصادي المحدودة نسبياً بسبب التنافسية الاقتصادية الأضعف للكويت مقارنة بتطويرها من دول الخليج، حيث أرجعت الوكالة عدم القدرة على تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية وعدم إحراز تقدم في التنوع التجاذبات السياسية بين الحكومة ومجلس الأمة.

كما أشارت الوكالة إلى بعض الجوانب السلبية المتعلقة بالنظرة المستقبلية للاقتصاد وفي مقدمتها التعرض الشديد لمخاطر سرعة التحول العالمي بعيداً عن النفط وما يتبعه من انخفاض في الطلب العالمي على النفط وتراجع أسعاره، وكذلك عدم قيام الحكومة بالإصلاحات المالية والاقتصادية لتعزيز مرونة الدولة.

من تعافي البيئة التشغيلية وأوضاع المالية العامة ورفع القيود المتعلقة بتفشي «كوفيد».

ويبقى الإنفاق الاستثماري الحكومي نقطة ضعف واضحة، حيث تم إسناد مشاريع بقيمة 110 ملايين دينار فقط في الربع الأول من العام الحالي، بتراجع بلغت نسبته 81% عن الفترة نفسها من العام الماضي بحسب بيانات مجلة ميد، وذلك بالتزامن مع إنفاق نحو نصف مخصصات الاستثمار الحكومية خلال 11 شهراً من السنة المالية الماضية حتى نهاية فبراير الماضي، بحسب بيانات تقرير وزارة المالية الشهري.

تعاف عقاري

وارتفعت قيمة مبيعات العقارين الاستثماري والتجاري في الربع الأول بنسبة 79% و 128% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي على التوالي، ما دعم نشاط مبيعات القطاع العقاري الإجمالية، ويعكس نشاط القطاع الاستثماري النظرة التفاؤلية بزيادة طلب الوافدين وهو الطلب المرتبط بشكل وثيق بالتعافي الاقتصادي، بعدما غادر عشرات الآلاف منهم البلاد خلال جائحة كورونا.

كما يعكس زخم العقارات التجارية والإقبال عليها عودة النشاط التجاري المكتبي، وعلى مستوى المتاجر أيضاً، ما يؤكد حالة التعافي التي تعيشها أغلب القطاعات وفي مقدمتها قطاع التجزئة والضيافة.

البورصة يخير

وبالمثل كانت البورصة مرآة الاقتصاد وبمقارنة أداء البورصة الكويتية بباقي الأسواق العالمية وفي المنطقة خلال المائة يوم الأولى من الأزمة الأوكرانية-الروسية،

تزداد التوقعات باقتراب دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود في ظل رفع أسعار الفائدة، في المقابل يرحل الاقتصاد الكويتي تحسناً من تداعيات جائحة كورونا وأداء جيداً على مستوى أغلب قطاعاته، مستفيداً من ارتفاعات النفط التي وصلت إلى مستويات قياسية. وقد انعكس ذلك التحسن على توقعات أبحاث بنك الكويت الوطني بشأن أوضاع المالية العامة، حيث توقع البنك تسجيل الحكومة أول فائض مالي منذ عام 2014، قد يصل إلى 8,8% من الناتج المحلي الإجمالي، والبدء في إعادة رسملة صندوق الاحتياطي العام، كما رفع البنك توقعاته الخاصة بمعدل النمو الاقتصادي إلى 8,5% لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الحالي.

زخم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري

وقد تحسن الاستهلاك الخاص وساهم في تعزيز انتعاش القطاع غير النفطي، حيث قفز الإنفاق الاستهلاكي 32% خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة بالربع الأول من العام الماضي، ورغم ارتفاع الأسعار وتسجيل معدلات التضخم مستويات قياسية، إلى جانب تزايد تكاليف الاقتراض، حيث رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم مرتين منذ بداية العام بربع نقطة مئوية 0,25% في كل مرة.

وعلى صعيد الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص، فقد عاد الزخم بعد جائحة كورونا التي حثت كثيراً من التوسعات، وظهر ذلك بوضوح في تسارع وتيرة ائتمان قطاع الأعمال الذي قفز بنسبة 4,5% في الربع الأول من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بدعم